



2026/9/16

تخفيض قيمة العملة ورفع سعر الدولار أداة لتفادي المعضلة.. هل التوقيت مجدٍ؟

د. مهند منير السلطان

● ورقة سياسات



تخفيض قيمة العملة ورفع سعر الدولار: أداة لتفادي المعضلة.. هل التوقيت مجدٍ؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. مهند منير السلमान / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليةٍ جليَّةٍ لقضايا معقدةٍ تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

١. الملخص التنفيذي

- العراق مستورد صافي لجميع المنتجات والخدمات، مقابل مساهمة متواضعة في تصدير بعض السلع الأولية، في هيكل تجاري تتجلى فيه ريعية الاقتصاد وضعف قدرته الإنتاجية في بقية القطاعات.
- في ظل غياب قاعدة إنتاجية متنوعة توفر بدائل تعوض الواردات، تنتقل آثار تخفيض العملة إلى ارتفاع أسعار الواردات والضغط على ميزان المدفوعات، ويضيع جزء من المكاسب التنافسية المتوخاة من التخفيض.
- قد يؤدي تخفيض العملة إلى نتيجة معاكسة للهدف المعلن، إذ قد ترتفع تكلفة المنتج المحلي بسبب غلاء مستلزمات الإنتاج، وترتفع تكلفة المستورد في الوقت نفسه، فتتسع الضغوط التضخمية من دون أن تتغير البنية التجارية بصورة جوهرية.
- التجارب القياسية تشير إلى أن التوسع في تخفيض العملة دون خطط هيكلية مرافقة يفضي إلى ضغوط تضخمية ملموسة تفاقم اضطرابات السيولة النقدية، وتؤدي إلى تآكل الاستقرار الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط، كما أن استجابة السوق الموازية لهذه التغيرات غالباً ما تفاقم التضخم المستورد، إذ يسعى المستوردون لتغطية احتياجاتهم من خارج القنوات الرسمية، فيرتفع عرض النقود لدى الجمهور.
- لا توجد ضرورة نقدية عاجلة تبرر خلق صدمة سعرية جديدة للدينار العراقي، وقد يكون أكثر ملاءمة التركيز على تقليص



فجوة السوق، وتحسين إدارة المالية العامة، وتنويع الإيرادات، بدلاً من استخدام سعر الصرف أداة أساسية لمعالجة عجز الموازنة.

- مجموع مرونات الصادرات والواردات بلغ نحو 0.53 في أفضل الحالات، ولم تتأثر الواردات معنوياً بتغير سعر الصرف، بينما تحتاج مرونة الجهاز الإنتاجي إلى فترة قد تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات، والفشل البنوي ناجم بالدرجة الأساس من انخفاض سعر صرف الدينار، الذي كان ينبغي أن يرفع الصادرات ويخفض الواردات، إلا أن ذلك لم يحدث إطلاقاً؛ لأن صادرات العراق نفطية بحتة ومقيدة بأسعار النفط العالمية المنخفضة، بينما واصلت الواردات ارتفاعها المتواصل بعد 2003.
- ينتقل خفض العملة إلى أسعار الوقود والغذاء والدواء والسلع الوسيطة المستوردة، وقد يتحول إلى تضخم واسع إذا بدأت الشركات والعمال في تسعير منتجاتهم وأجورهم على أساس سعر صرف متوقع أعلى، مع عدم استقرار توقعات التضخم أو كبر حصة السلع القابلة للتداول.
- انخفاض العملة قد يرفع قيمة الديون المقومة بالدولار، ويضغط على الشركات والبنوك والحكومة. وقد يصبح التخفيض هنا أداة لإدارة الأزمة، لا وسيلة للخروج منها، عبر السيناريو الصعب: تخفيض العملة، ثم ارتفاع الأسعار، ثم رفع الفائدة، ثم تباطؤ الاقتصاد، من دون تحسن سريع في الصادرات أو الاحتياطي.
- أن قرار تخفيض سعر الصرف في مثل هذه الظروف غير

المستقرة يخلق فوضى في المعاملات وتوقعاتٍ بمزيد من التخفيض، ويرفع الطلب على العملة الأجنبية في ظل ضعف الثقة بالعملة الوطنية، وتحمل تبعات ضغوطه التضخمية معظم فئات أصحاب الدخل المحدودة، عبر تراجع قدرتهم الشرائية.

- أن انعدام القدرة على احتواء الآثار التضخمية للتخفيض في ظل جمود الجهاز الإنتاجي وسياسات تمويل العجز قد يلغي كل مكاسب التخفيض، ويفقد الجمهور الثقة بالعملة المحلية، فيزداد الطلب على العملة الأجنبية، وتتدهور قيمة العملة أكثر فأكثر، حتى تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة.
- جوهر المشكلة في العراق هو ضيق الحيز المالي والاعتماد الكبير على النفط، وليس وجود سعر صرف واحد يمكنه وحده حل الاختلالات.
- إن تراجع الواردات سيكون نتيجة انخفاض القوة الشرائية، لا نتيجة إحلال الإنتاج المحلي محلها، كما أن الاستقرار المالي سيتأثر نتيجةً لأعمال المضاربة.
- يكون التخفيض أكثر قابلية للنجاح عندما تتوافر أربعة شروط متزامنة:

- وجود فجوة واضحة بين السعر الرسمي والسعر الفعلي
- وجود صادرات أو تحويلات أو إيرادات بالدولار
- قدرة الدولة على كبح الطلب المحلي، فإذا استمر تمويل العجز بطباعة النقود أو توسعت الأجور والدعم بلا تمويل، تلتهم



الأسعار أثر التخفيض سريعاً، ويعود التضخم والضغط على العملة من جديد

• توفر احتياطي وثقة كافيين.

- التوقيت الناجح لإعلان التخفيض يكون ضمن برنامج واضح يتضمن سعر صرف موحداً وقابلاً للتصديق، وسياسة نقدية أكثر تشدداً، وسقفاً واضحاً لتمويل العجز، وحماية مالية للفتات الأضعف، وإجراءات لتحسين الصادرات وتحويلات العاملين والاستثمار.

- ليس من المنطقي أن يكون التخفيض هو الحل الأوحده، بل جزءاً من حزمة متكاملة مالية ونقدية وإنتاجية، وتحسين في بيئة الأعمال ودعم البيئة التنافسية، ومن دون حزمة حماية اجتماعية، يتحول التخفيض إلى ضريبة غير مباشرة يدفعها الموظفون والمتقاعدون وأصحاب الأعمال الصغيرة، ولذلك لا ينبغي تقييم القرار من خلال أثره في الموازنة وحدها، بل من خلال أثره في التضخم والدخل الحقيقي والفقر والاستقرار الاجتماعي.

١١. مقدمة

يلجأ واضعو السياسة الاقتصادية إلى البحث عن حلول خارج الصندوق لمعالجة المشكلات المستعصية التي تواجه الاقتصاد، ومن ضمن هذه الحلول محاولة التأثير في قيمة العملة والاستفادة من الوفورات المتأتية من تخفيضها لدعم النفقات التي تثقل كاهل الدولة، مقابل ما تحضّله من إيرادات نفطية مقومة بالدولار. غير أن هذا التوجه غالباً ما يفتقر إلى دراسات استشرافية دقيقة، إذ يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية لأصحاب الدخل الثابت ويزيد من مخاطر التضخم المحلي؛ كما أن التخفيض المتعمد لسعر الصرف لا يحقق الأهداف المرجوة ما لم يقترن بانضباط مالي مستدام وتنويع حقيقي لمصادر الإيرادات بعيداً عن تقلبات أسعار النفط.

ومنذ انهيار نظام «بريتون وودز» مطلع سبعينيات القرن الماضي وتحرر عملات العالم من الربط الصارم بالذهب أو بالدولار، صار السؤال الجوهرى الذي يواجه صانع القرار النقدي: متى يكون التخفيض مجدياً، وما الفارق الذي يُحدثه توقيته بين احتواء الأزمة وتعقيدها؟ وتحمل الحالة العراقية إجابة هذا السؤال قيوداً خاصة؛ فارتباط قيمة العملة بما يصدره العراق من نفط وبالأسعار العالمية له يجعل قيمتها محددة من خارج الاقتصاد، ومن ثم تنشأ مشكلات مرتبطة بأسواق النفط العالمية وصعوبة التحكم في عرض النقد وقيّمته. والأخطر أن العراق مستورد صافٍ لجميع المنتجات والخدمات، مقابل مساهمة متواضعة في تصدير بعض السلع الأولية، في هيكل تجاري تتجلى فيه ريعية الاقتصاد وضعف قدرته الإنتاجية في بقية القطاعات،

فهل يمثل هذا الإجراء حلاً اقتصادياً مستداماً أم مجرد وسيلة مؤقتة لتخفيف ضغط الموازنة على حساب القوة الشرائية للمواطنين؟

١١١. طبيعة المعضلة: اقتصاد ريعي وهيكل تجاري مختل

يتمثل جوهر المعضلة العراقية في الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، الذي يجعل السياسة النقدية رهينة لتقلبات أسعار الخام العالمية، بدلاً من كونها أداة تنموية فعالة؛ إذ تُظهر بيانات أسعار برنت وصادرات العراق منذ 2006 وحتى 2025 تذبذباً حاداً في الاثنين معاً، وهو ما يفضي بدوره إلى تذبذب قيمة العملة وتذبذب ما تحصل عليه الدولة من الدولار، ومن ثم تراجع الاستيراد لكافة المنتجات، ومن ضمنها الغذائية.

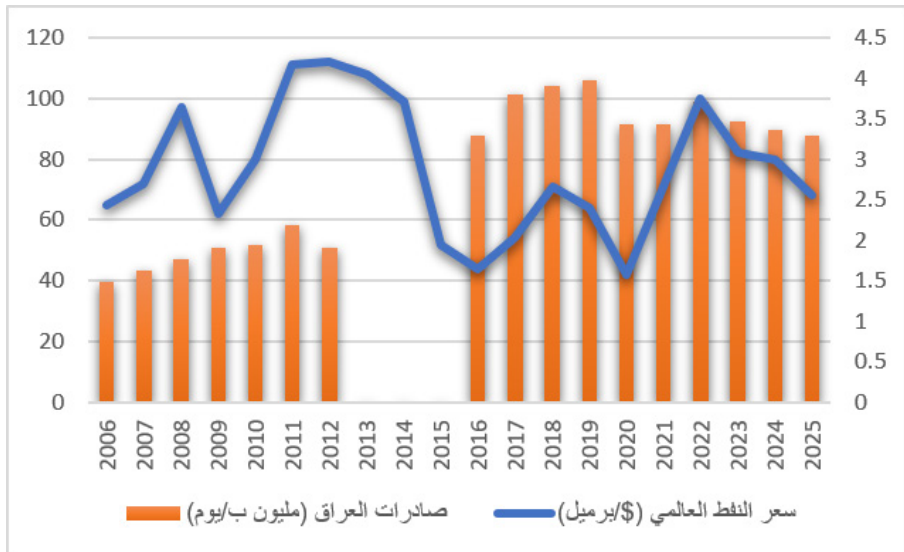
صادرات العراق (مليون ب / يوم)	برنت العالمي (\$ / برميل)
1.48	65
1.62	72
1.85–1.77	97
1.9	62
1.95	80
2.18	111
1.9	112
لا توجد بيانات	108
لا توجد بيانات	99
لا توجد بيانات	52
3.4–3.3	44
3.8	54
3.9	71

● تخفيض قيمة العملة ورفع سعر الدولار: أداة لتفادي المعضلة.. هل التوقيت مجدٍ؟

صادرات العراق (مليون ب / يوم)	برنت العالمي (\$ / برميل)
3.97 (IMF/CEIC)	64
3.43	42
3.44	71
3.71	100
3.47	82
3.37	82-80
3.5-3.3	69-68

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات EIA, IMF, CEIC

شكل 1. سعر النفط وصادرات العراق من النفط للفترة 2006-2025



المصدر: بيانات الجدول في أعلاه

إلى جانب هذا الاختلال في جانب الإيرادات، يقف اختلال بنيوي في بنية التجارة الخارجية يتمثل في اعتماد الصادرات على سلعة



واحدة هي النفط، مع تنوع الواردات واتساعها بدرجة كبيرة؛ فالطلب الخارجي على الصادرات الأولية العراقية نموه بطيء نسبياً، بينما يتجه طلب العراق على السلع المصنعة المستوردة إلى الارتفاع السريع. ولهذا السبب نفسه، وفي غياب قاعدة إنتاجية متنوعة توفر بدائل تعوض الواردات، تنتقل آثار تخفيض العملة إلى ارتفاع أسعار الواردات والضغط على ميزان المدفوعات، ويضيع جزء من المكاسب التنافسية المتوخاة من التخفيض.

ويعود ضعف استجابة الواردات العراقية إلى ثلاثة عوامل رئيسية: أولها ضعف البديل المحلي، فالمستهلك لا يستطيع التخلي عن السلعة المستوردة ما لم توجد سلعة عراقية مماثلة من حيث الجودة والسعر والتوافر؛ والطلب المحلي الذي يبحث عن بدائل للواردات مرتفعة الأسعار يصطدم بغياب البديل في ظل اقتصاد أحادي يعتمد على النفط ويعطل بقية القطاعات الإنتاجية، وهو ما يمثل دافعاً لارتفاع المستوى العام للأسعار. وثانيها طبيعة السلع المستوردة، فجزء مهم منها ليس كمالياً يمكن الاستغناء عنه، بل مواد تدخل في الإنتاج، أو البناء، أو النقل، أو الخدمات العامة. وثالثها ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي، فإذا كان المنتج العراقي يعتمد على مواد أولية ومعدات مستوردة، فإن التخفيض يرفع تكاليفه أيضاً، وقد يدفعه إلى رفع الأسعار بدلاً من زيادة الإنتاج. وبناءً على ذلك، قد يؤدي التخفيض إلى نتيجة معاكسة للهدف المعلن: ترتفع تكلفة المنتج المحلي بسبب غلاء مستلزمات الإنتاج، وترتفع تكلفة المستورد في الوقت نفسه، فتتسع الضغوط التضخمية من دون أن تتغير البنية التجارية بصورة جوهرية.

١٧. مسار تعديلات سعر الصرف في العراق بين 2020 و2026

التخفيض ليس فكرة وليدة اللحظة، بل هو الباب الخلفي الذي تعود إليه السياسة الاقتصادية لمعالجة عجز الميزانية الذي اتسم بالدورية؛ إذ يُشار إلى قيمة العملة كحل جذري كلما تحدثت المشكلة، ثم يُؤجل القرار ويُعالج بأدوات مؤقتة أخرى تمنح المشكلة وقتاً إضافياً. والتجارب القياسية تشير إلى أن التوسع في هذا الإجراء دون خطط هيكلية مرافقة يفضي إلى ضغوط تضخمية ملموسة تفاقم اضطرابات السيولة النقدية، وتؤدي إلى تآكل الاستقرار الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط، كما أن استجابة السوق الموازية لهذه التغيرات غالباً ما تفاقم التضخم المستورد، إذ يسعى الموردون لتغطية احتياجاتهم من خارج القنوات الرسمية، فيرتفع عرض النقود لدى الجمهور.

وعلى أرض الواقع، عدّل البنك المركزي العراقي سعر الصرف في كانون الأول/ديسمبر 2020 من نحو 1190 ديناراً للدولار إلى 1450 ديناراً لشراء العملة الأجنبية من وزارة المالية، و1470 ديناراً للبيع للجمهور، مبرراً القرار بتراجع أسعار النفط وأزمة كورونا واتساع العجز والحاجة إلى تمويل الإنفاق وتجنب استنزاف الاحتياطيات الأجنبية. كان التخفيض هنا تقاطعاً بين صدمة نفطية وصدمة تنظيمية خارجية، فمع التراجع الحاد في عائدات النفط وتفاقم الجائحة، جاءت محاولة لسد فجوة تمويل موازنة 2021، أي أن التخفيض اتخذ طابعاً مالياً بحتاً. وكان الهدف الرئيسي زيادة قيمة الإيرادات النفطية بالدينار ودعم الموازنة وتقليل الضغط على الاحتياطيات؛ إلا أن النتيجة الاجتماعية تمثلت في ارتفاع أسعار العديد من السلع، ولا سيما الغذائية والمستوردة،

وتراجع القوة الشرائية للأجور والمدخرات بالدينار. ورغم أن التضخم تراجع لاحقاً بتحسّن الظروف الخارجية وتراجع أسعار الغذاء والطاقة، فإن تعديل سعر الصرف كان جزءاً من معالجة الاختلالات المالية والخارجية، لا بديلاً عن الإصلاح المالي والاقتصادي.

أما منذ أواخر 2022، فقد بدأ مسار مختلف تماماً، إذ شددت وزارة الخزانة الأمريكية والاحتياطي الفيدرالي الرقابة على المصارف العراقية عبر نظام تدقيق إلكتروني جديد يشبه معايير الامتثال الدولية لمكافحة غسل الأموال، فاستُبعدت عدة مصارف من مزاد بيع العملة، وارتدت حوالات مالية كثيرة، وتقلّص العرض الرسمي من الدولار، مما أوجد فجوة متجددة بين السعر الرسمي والسوق الموازية. وبدلاً من تخفيض إضافي، اتخذ البنك المركزي في فبراير/شباط 2023 قراراً معاكساً جزئياً برفع قيمة الدينار رسمياً من 1460 إلى 1320 للدولار، في محاولة لتضييق الفجوة مع السوق الموازية وتخفيف الضغط التضخمي على المواطنين. ورغم إصرار البنك المركزي في بياناته على أنه المصدر الوحيد للدولار، وأن ما يُعرف بـ«السوق الموازية» لا وجود قانونياً له، أشارت تقارير المتابعة إلى استمرار فارق ملموس بين السعريين حتى عام 2025، مدفوعاً باستمرار قيود منصة التحويلات الإلكترونية على أكثر من 28 مصرفاً عراقياً، ومع ذلك، وبدعم من احتياطات أجنبية بلغت أعلى مستوياتها في تاريخ البلاد، تراجعت الفجوة إلى «مستويات محدودة» مع مطلع 2025.¹

1. Mamood Baban, Value of Iraqi dinar against US dollar, Reuters Center, November 11, 2023, <https://www.jstor.org/stable/resrep54902?seq=1>

وفي الوقت الراهن، وحتى 16 آب 2026، بلغ السعر الرسمي للدولار المنشور في بيانات البنك المركزي العراقي نحو 1310 دنانير للدولار؛ وقد نفى البنك في حزيران 2026 وجود توجه لتغيير سعر الصرف، وحذّر من وثيقة مزورة زعمت وجود طلب لرفع السعر إلى 1600 دينار، بينما أكد محافظ البنك المركزي في شباط 2026، وفق ما نقلته وكالة الأنباء العراقية، أن سعر الصرف ثابت، وأن البنك لا يعاني مشكلة في احتياطات الذهب والعملات الأجنبية، مع استمرار ضخ الدولار عبر القنوات الرسمية. وهذه المعطيات تعني أن قرار التخفيض في التوقيت الراهن لا يبدو مدفوعاً بأزمة احتياطات حادة بالمعنى المباشر؛ فلا ضرورة نقدية عاجلة تبرر خلق صدمة سعرية جديدة، وقد يكون أكثر ملاءمة التركيز على تقليص فجوة السوق وتحسين إدارة المالية العامة وتنويع الإيرادات، بدلاً من استخدام سعر الصرف أداة أساسية لمعالجة عجز الموازنة.

٧. القيود النظرية والهيكلية: لماذا قد ينجح التخفيض ولماذا

يفشل؟

نظرياً، يتحسن الميزان التجاري بعد تخفيض قيمة العملة إذا تجاوز مجموع مرونات الطلب على الصادرات والواردات الواحد الصحيح، غير أن هذا التحسن ليس فورياً؛ فمنحنى J (الذي يصف الديناميكية الزمنية للميزان التجاري بعد تخفيض قيمة العملة المحلية) يوضح أن أسعار الواردات قد ترتفع مباشرة، بينما تحتاج الكميات وقتاً للتكيف، فيتدهور الميزان التجاري أولاً، ثم يتحسن لاحقاً إذا كانت المرونات كافية. ونجاح السياسة يستلزم شرطين: أن يكون الطلب المحلي

على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات مرنين، وأن يتميز الجهاز الإنتاجي الوطني بالمرونة الكافية (تكنولوجياً ومالياً وبشرياً) لإنتاج سلع بجودة مماثلة وأسعار منافسة وإحلال المنتجات الوطنية محل المستوردة. وفي الحالة العراقية، لم تتحقق هذه الشروط قياساً؛ فمجموع مرونات الصادرات والواردات ظل أقل من الواحد الصحيح، إذ بلغ نحو 0.53 في أفضل الحالات، ولم تتأثر الواردات معنوياً بتغير سعر الصرف، بينما تحتاج مرونة الجهاز الإنتاجي إلى فترة قد تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات. والأساس في هذا الفشل بنيوي؛ فانخفاض سعر صرف الدينار كان ينبغي أن يرفع الصادرات ويخفض الواردات، إلا أن ذلك لم يحدث إطلاقاً؛ لأن صادرات العراق نفطية بحتة ومقيدة بأسعار النفط العالمية المنخفضة، بينما واصلت الواردات ارتفاعها المتواصل بعد 2003.

وتضيف بنية الاقتصاد قيداً إضافياً؛ فالصادرات النفطية لا تستجيب لتخفيض سعر الدينار بالطريقة التي تستجيب بها السلع الصناعية أو الزراعية؛ لأن حجمها يرتبط بعوامل الإنتاج والطاقة التصديرية وحصص الإنتاج والطلب العالمي وأسعار النفط؛ فارتفاع الدولار قد يرفع القيمة الدينارية للعائدات النفطية، لكنه لا يخلق تلقائياً صادرات غير نفطية، ولا يغير جوهر المشكلة. وعليه، فبدلاً من تحسين التنافسية، ينتقل انخفاض العملة إلى أسعار الوقود والغذاء والدواء والسلع الوسيطة في الاقتصادات المستوردة، وقد يتحول إلى تضخم واسع إذا بدأت الشركات والعمال في تسعير منتجاتهم وأجورهم على أساس سعر صرف متوقع أعلى؛ وتكون مشكلة انتقال سعر الصرف إلى التضخم

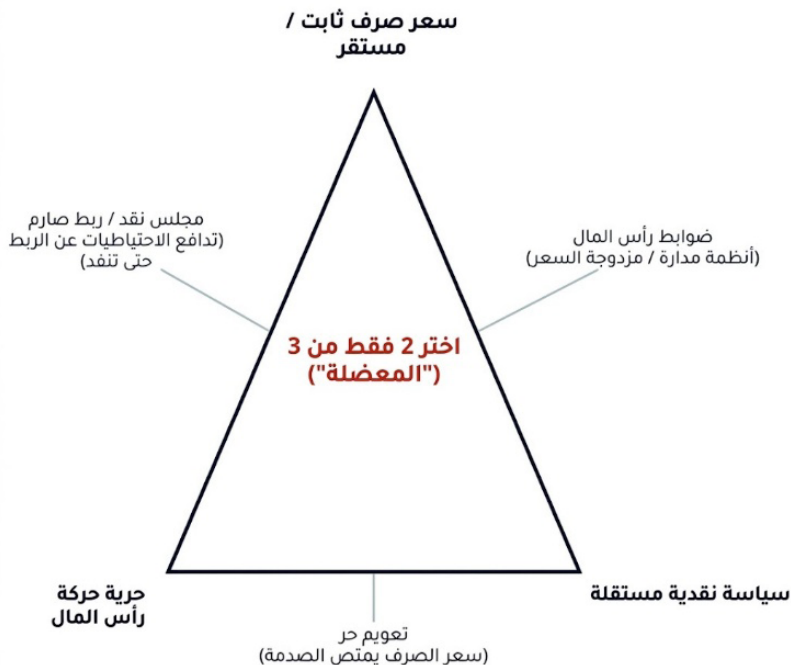
أكبر عادةً في الاقتصادات الناشئة، خصوصاً مع عدم استقرار توقعات التضخم أو كبر حصة السلع القابلة للتداول، كما أن انخفاض العملة قد يرفع قيمة الديون المقومة بالدولار، ويضغط على الشركات والبنوك والحكومة. وقد يصبح التخفيض هنا أداة لإدارة الأزمة، لا وسيلة للخروج منها، عبر السيناريو الصعب: تخفيض العملة، ثم ارتفاع الأسعار، ثم رفع الفائدة، ثم تباطؤ الاقتصاد، من دون تحسن سريع في الصادرات أو الاحتياطي.

ولا تقف القيود عند قنوات التضخم فحسب؛ فاختيار سعر الصرف ذاته مقيد بنموذج «الثالوث المستحيل»، الذي يؤكد أن أي اقتصاد لا يمكنه الجمع في آنٍ واحد بين سعر صرف ثابت أو مستقر، وحرية كاملة لحركة رؤوس الأموال، واستقلال في إدارة السياسة النقدية المحلية؛ فتحقيق أي هدفين منها يستلزم التضحية بالثالث. ولم يبقَ هذا الطرح حبيس النموذج النظري لماندل وفليمينغ، بل خضع لاختبار تجريبي شمل أكثر من 130 عاماً من التاريخ النقدي الدولي، خلص إلى بقاء هذه القيود قائمة بدرجة كبيرة عبر مختلف الأنظمة النقدية، كما بيّنت الأدبيات أن الأنظمة المربوطة بصرامة تحمل في داخلها بذور انهيارها متى تعارضت مع أهداف السياسة المحلية الأخرى. وفي اقتصادات مرتبطة فعلياً بالدولار، كحال العراق وأغلب دول الخليج، فإن الانفتاح — ولو الجزئي — على حركة رؤوس الأموال والتحويلات الخارجية يعني التنازل الضمني عن استقلالية السياسة النقدية، ويصبح «صمام الأمان» الوحيد عند وقوع صدمة خارجية (كهبوط النفط أو تقييد قنوات المراسلة المصرفية) هو إما استنزاف

الاحتياطات أو تعديل سعر الصرف بشكل دوري ومرحلي، مع ما يرافق ذلك من هروب رؤوس الأموال وإحجام المستثمرين وسحب أموالهم إلى بيئات أكثر استقراراً.

والنتيجة أن قرار تخفيض سعر الصرف في مثل هذه الظروف غير المستقرة قراراً ذو آثار سلبية لا إيجابية؛ فهو يخلق فوضى في المعاملات وتوقعاتٍ بمزيد من التخفيض، ويرفع الطلب على العملة الأجنبية في ظل ضعف الثقة بالعملة الوطنية، وتتحمل تبعات ضغوطه التضخمية معظم فئات أصحاب الدخل المحدودة عبر تراجع قدرتهم الشرائية. كما أن انعدام القدرة على احتواء الآثار التضخمية للتخفيض — في ظل جمود الجهاز الإنتاجي وسياسات تمويل العجز — قد يلغي كل مكاسب التخفيض؛ فيفقد الجمهور الثقة بالعملة المحلية، فيزداد الطلب على العملة الأجنبية، وتتدهور قيمة العملة أكثر فأكثر، حتى تفقد النقود وظيفتها كخزان للقيمة.

الشكل (2) الثلاث المستحيل – لا يمكن الجمع سوى بين هدفين من الأهداف الثلاثة في آن واحد



Source: Obstfeld ,Sha baugh & Taylor2005)); <https://ideas.repec.org/a/tpr/restat/v87y2005i3p423-438.html>

٧. قراءة في الوضع المالي: هل التوقيت الراهن مجدٍ؟

أشار صندوق النقد الدولي، في مشاورات المادة الرابعة لعام 2025، إلى أن العجز المالي العراقي بلغ نحو 4.2% من الناتج المحلي خلال 2024، مقارنةً بـ 1.1% خلال 2023، نتيجة ارتفاع الإنفاق على الأجور والرواتب ومشتريات الطاقة؛ وحدّر الصندوق من اللجوء إلى التمويل

النقدي للعجز؛ لأنه قد يزيد التضخم، ويستنزف الاحتياطيات الأجنبية، ويضعف ميزانية البنك المركزي. وبحسب أرقام الصندوق نفسه، انكمش الناتج الحقيقي بمقدار 2.3% في 2024، مع تضخم في نهاية العام عند 2.7%، واحتياطيات دولية بلغت 100.3 مليار دولار؛ وفي السيناريو الأساسي، يُتوقع تراجع النمو إلى 1.4% في 2026، وارتفاع العجز إلى نحو 9.2% من الناتج، وانخفاض الاحتياطيات إلى 79.2 مليار دولار، مع بقاء سعر الصرف الرسمي عند 1300 دينار للدولار كمتوسط الفترة. وهذا يعني أن جوهر المشكلة، من منظور الصندوق، هو ضيق الحيز المالي والاعتماد الكبير على النفط، وليس وجود سعر صرف واحد يمكنه وحده حل الاختلالات.

وفي مقابل ذلك، يبدو التوقيت لتخفيض كبير وغير مشروط غير مواتٍ حالياً لثلاثة أسباب: أولها التضخم، فتمرير سعر الصرف إلى الأسعار يزداد مع ارتفاع التضخم وعدم اليقين، والصدمات الكبيرة والمستمرة أقوى أثراً من التغيرات الصغيرة؛ وثانيها بنية العرض، فإذا لم يكن الإنتاج المحلي قادراً على تعويض السلع المستوردة، فإن تراجع الواردات سيكون جزئياً نتيجة انخفاض القوة الشرائية، لا نتيجة إحلال إنتاج محلي كفوئ محلها؛ وثالثها الاستقرار المالي، إذ إن توسع الفجوة بين السوق الرسمية والموازية يخلق حوافز للمضاربة وإعادة التسعير، ويضعف انتقال السياسة النقدية. ومع ذلك، توجد حجة قوية لصالح معالجة الفجوة نفسها: فاستمرار سعر رسمي بعيد مادياً عن سعر السوق يخلق سعراً مزدوجاً ويزيد التشوهات التخصيصية، ومن منظور الاستقرار، قد تكون عملية توحيد تدريجي للسعر مع تحسين

الوصول إلى القنوات المصرفية الرسمية أقل خطراً من إبقاء الفجوة زمناً طويلاً، ثم القفز إلى تصحيح كبير دفعة واحدة.

ويمكن تصور أربعة سيناريوهات للتوقيت:

- تخفيض متزامن مع القمة السعرية للنفط الحالية (91-117 دولاراً): يُخاطر باتخاذ قرار لمستوى سعر غير مستقر قائم على ارتفاع مدفوع بنزاع مؤقت (كما حدث فعلاً بين نيسان وتموز)؛ فقد يعود السعر إلى ما دون 65 دولاراً خلال أشهر، فتنشأ حاجة إلى تخفيض ثانٍ سريعاً — وهو نمط «التخفيضات المتسلسلة» الذي أضعف مصداقية مصر بعد 2016.
- تخفيض متزامن مع انهيار الأسعار (تكرار نمط كانون الأول/ديسمبر 2020): يكرر حرفياً سابقة 2020/2021 التي كلفت خسارة نحو 23% من القيمة آنذاك؛ والدرس من المقارنة الدولية أن الحسم في لحظة واحدة مصحوباً بإشارة مؤسسية واضحة أقل كلفة من التردد، ف «عدم اليقين العام» — لا التخفيض بحد ذاته — كان مصدر الضرر الأكبر، ما يجعل جودة التواصل الحكومي عاملاً حاسماً بقدر الاقتصاد نفسه.
- تجميد القرار وسط التقلب المستمر (السياسة الفعلية الراهنة): ما دامت الاحتماليات تحتمل الضغط، يبقى سعر الصرف كما هو، لكن اتساع الفجوة الموازية إلى 1700 دينار يُعد مؤشراً تحذيرياً مبكراً مطابقاً تماماً لنمط ما قبل الأزمة في تجربتي

مصر 2014-2016 والعراق 2022-2023؛ وصلاحيّة هذا السيناريو مرتبطة بمعدل استنزاف الاحتياطيّات، لا بإرادة سياسية فقط.

- تصحيح تدريجيّ مُدار بدلاً من قفزة واحدة: ممكن نظرياً، لكن تجربة مصر 2014-2015 (تخفيض جزئي 5%) تُظهر أن التدرج الخجول قد يفشل في إغلاق الفجوة أصلاً إذا كان أصغر من حجم الاختلال الفعلي.

والخلاصة التحليلية أن التقلب الحاد نفسه — لا اتجاه السعر فقط — هو ما يجعل هذه اللحظة تحديداً الأسوأ لمعايرة تخفيض واحد محسوب، فكل قرار يُتخذ اليوم قد يبدو خاطئاً خلال أشهر، في أي اتجاه.

VII. متى يكون التخفيض مجدداً؟

توقيت التخفيض لا يُقاس بوجود عجز في الموازنة وحده، بل بمدى استعداد الاقتصاد لتحمل تبعات القرار. ويكون التخفيض أكثر قابلية للنجاح عندما تتوافر أربعة شروط متزامنة: أولاً، وجود فجوة واضحة بين السعر الرسمي والسعر الفعلي، فتوحيدها تدريجياً قد يقلص السوق الموازية ويحسن تخصيص العملة الأجنبية، لكن التخفيض الاسمي لا ينجح إذا بقيت السوق تتوقع تخفيضاً جديداً بعد فترة قصيرة؛ ثانياً، وجود صادرات أو تحويلات أو إيرادات بالدولار يمكن أن تستجيب، إذ يحتاج المنتجون إلى طاقة إنتاجية وتمويل ومدخلات

وموائئ وإجراءات تجارية تسمح بزيادة الصادرات؛ ثالثاً، قدرة الدولة على كبح الطلب المحلي، فإذا استمر تمويل العجز بطباعة النقود أو توسعت الأجور والدعم بلا تمويل، تلتهم الأسعار أثر التخفيض سريعاً، ويعود التضخم والضغط على العملة من جديد؛ رابعاً، توفر احتياطي وثقة كافيين، فوجود احتياطيات أجنبية بمستوى جيد هو شرط لنجاح سياسة التخفيض، إذ إن الاقتصاد الذي يتمتع بمستوى لائق من الاحتياطيات لا يحتاج إلى اللجوء إلى هذه السياسة، على الأقل في المدى القصير. ويمكن إجمال شروط التوقيت الناجح في أربع نقاط:

- وجود عجز تجاري بنيوي مع احتياطيات أجنبية كافية لاستيعاب الصدمات الأولية الناتجة عن التخفيض.
- خطة إصلاح مالي وهيكلية متكاملة تتضمن سياسات نقدية ومالية متناسقة لمكافحة التضخم، كضبط الإنفاق الحكومي وتشديد السياسة النقدية، مع إصلاحات هيكلية لدعم الإنتاجية وتعزيز الصادرات.
- توقعات تضخم قابلة للتدبير، فإذا كان التضخم مرتفعاً بالفعل فإن التخفيض قد يزيد الطين بلة، ويجب توفر أدوات للتحكم في ارتفاع الأسعار بعده.
- كسب ثقة الأسواق عبر مصداقية وشفافية في السياسات الاقتصادية، لتجنب هروب رؤوس الأموال.

ويقترّب التوقيت من النجاح عندما يُعلن التخفيض ضمن برنامج واضح

يتضمن سعر صرف موحداً وقابلاً للتصديق، وسياسة نقدية أكثر تشدداً، وسقفاً واضحاً لتمويل العجز، وحماية نقدية للنفقات الأضعف، وإجراءات لتحسين الصادرات وتحويلات العاملين والاستثمار. أما إعلان التخفيض منفرداً، مع استمرار العجز والتمويل النقدي وغياب الشفافية حول الاحتياطي، فيعني غالباً أن السوق ستعتبره دفعة أولى لا سعراً نهائياً.

وتؤكد المقارنات الدولية خمسة عوامل تحسم جدوى التوقيت: (أ) الحسم المؤسسي بدل التدرج المتردد، إذ تُظهر مقارنة تجربة نيجيريا (تصحيح فوري حاسم) مع تجربة مصر 2014-2015 (تدرج فاشل لم يغلق الفجوة) وتركيا (تأجيل ممتد لأكثر من عامين) أن التصحيح الحاسم المصحوب بإشارة مؤسسية واضحة يميل إلى تقليص مدة الاضطراب الكلي، بينما يراكم التدرج المتأخر كلفة «التدفق» عاماً بعد عام دون أن يغلق الفجوة الأساسية؛ (ب) كفاية الاحتياطات الأجنبية وقت التصحيح، إذ يتيح توفر احتياطات مريحة — كما في الحالة العراقية بعد 2023 ونيجيريا — إدارة أكثر سلاسة لمرحلة ما بعد التصحيح، ويقلل احتمال الانزلاق إلى هجوم مضاربي؛ (ج) مرونة جهاز الصادرات والبنية الإنتاجية، فكثير من الاقتصادات الريفية — كما تُظهر الدراسات العربية حول الجزائر وليبيا ومصر — تعاني مرونة صادرات منخفضة هيكلياً، بما يجعل الفائدة «التنافسية» المتوقعة محدودة الأثر ما لم يواكبها تنويع إنتاجي حقيقي، وهو ما يفسر لماذا لم يمنع التعويم المصري لعام 2016 تكرار الاختلال لاحقاً؛ (د) اتساق

السياسة النقدية والمالية المرافقة، فقرار سعر الصرف لا يعمل بمعزل عن قرار الفائدة والانضباط المالي؛ و(هـ) طبيعة المحفز الأساسي للمعضلة، إذ تفرق الحالة العراقية بوضوح بين معضلة مصدرها مالي داخلي بحت (كما في 2020) ومعضلة مصدرها قيد تنظيمي/ جيوسياسي خارجي (كما في 2022-2023)؛ ففي الحالة الثانية يظل توقيت التعديل النقدي شرطاً ضرورياً للتخفيف الآني، لكنه غير كافٍ لحل الاختلال الجوهري، الذي يتطلب إصلاحاً مؤسسياً ورقابياً يتجاوز أداة سعر الصرف وحدها.

وعلى الجانب المقابل، يكون التخفيض محفوفاً بالمخاطر وقد يؤدي إلى نتائج عكسية إذا أُتخذ في ظل ارتفاع معدلات التضخم وضعف الاحتياطيات، أو وجود دين خارجي كبير مقوّم بالعملات الأجنبية، إذ يزداد عبء هذا الدين بعد التخفيض وقد يدفع البلاد نحو الإفلاس، أو غياب آليات وسياسات داعمة تحمي الفئات الفقيرة وتوازن السياسات النقدية والمالية. ويجب حينها أن يترافق أي تعديل محتمل مع إجراءات تحمي أصحاب الدخل المحدود، مثل زيادة الرواتب الدنيا أو تقديم تحويلات نقدية مؤقتة، وضمان توفر السلع الأساسية، ومراقبة الأسواق، ومنع استغلال القرار لرفع الأسعار بشكل مبالغ فيه.

في كل الأحوال، ليس من المنطقي أن يكون التخفيض للدينار العراقي هو الحل الأوحده، بل جزءاً من حزمة متكاملة تشمل: إصلاحاً مالياً هيكلياً (تقليل الإنفاق الحكومي غير الضروري، وزيادة الإيرادات عبر ضرائب عادلة، ومحاربة الفساد)؛ وسياسة نقدية شفافة ترسخ الثقة

في العملة المحلية وتساعد في إدارة التوقعات التضخمية؛ وتدعيماً للإنتاجية والصادرات عبر الاستثمار في البنية التحتية، وتحسين بيئة الأعمال، ودعم الصناعات المحلية لتصبح أكثر تنافسية دون الاعتماد الكلي على سعر الصرف. كما ينبغي تذكّر أن تخفيض الدينار يؤثر في جميع الفئات، لكن بدرجات متفاوتة: فالأسر محدودة الدخل تنفق نسبة كبيرة من دخلها على الغذاء والنقل والدواء والسكن، وهي قطاعات تتأثر بسرعة بارتفاع سعر الدولار؛ وأصحاب الدخل الثابتة والمدخرات بالدينار تتراجع قدرتهم الشرائية مباشرة؛ وتتضرر المشاريع الصغيرة التي تعتمد على المواد الأولية المستوردة، بينما قد يستفيد بعض المصدرين أو حائزي الدولار. ومن دون حزمة حماية اجتماعية، يتحول التخفيض إلى ضريبة غير مباشرة يدفعها الموظفون والمتقاعدون وأصحاب الأعمال الصغيرة، ولذلك لا ينبغي تقييم القرار من خلال أثره في الموازنة وحدها، بل من خلال أثره في التضخم والدخل الحقيقي والفقر والاستقرار الاجتماعي.

٧٨٨. الخاتمة

قرار تخفيض قيمة العملة ورفع سعر الدولار قرار ذو حدين: فعّال في تصحيح الاختلالات وتحفيز النمو في ظروف معينة، وحامل لمخاطر جسيمة قد تفاقم تدهور الأوضاع المعيشية والتضخم وعبء الديون في ظروف أخرى؛ فالتوقيت شرط ضروري، لكنه غير كافٍ لتفادي المعضلة. فمن جهة، تؤكد أدبيات الجيل الأول لأزمات العملة أن التأجيل نادراً ما يكون بلا كلفة؛ فهو إما يعجل بموعد الأزمة عبر توقعات المضاربين، أو يراكم كلفة «التدفق» حتى يصبح التصحيح النهائي أكبر وأكثر إيلاًماً مما لو جرى مبكراً — كما تجسد في التجربة التركية 2021-2023؛ ومن جهة أخرى، تكشف تجربتا مصر والعراق أن الحسم في التوقيت لا يغني عن استيفاء شروط أخرى: مرونة إنتاجية حقيقية، واحتياطات كافية، ومصدقية مؤسسية مستدامة لا تنتكس بعد انتهاء برنامج الإصلاح.

وفي الحالة العراقية، تبدو المشكلة الأساسية مالية وهيكلية أكثر منها مشكلة سعر صرف؛ فالعلاج المستدام يبدأ من ضبط نمو الرواتب والنفقات الجارية، وتوسيع الإيرادات غير النفطية، وإصلاح المصارف، وتقليص الاقتصاد النقدي، وتحسين بيئة الأعمال، ودعم الزراعة والصناعة والخدمات. وخلاصة الحكم أن توقيت تخفيض قيمة العملة الحالي قد يكون مجدياً إذا كان المقصود إعادة تنظيم سعر الصرف وتقليص الفجوة بين الرسمي والموازي بصورة تدريجية ومعلنة، ويتم إسناده بإصلاحات مالية ونقدية ومصرفية؛ أما إذا كان

المقصود استخدام رفع سعر الدولار كبديل عن الإصلاح المالي أو كطريقة سريعة لزيادة المبالغ النقدية التي تمول الموازنة، فالأدلة لا تدعم اعتباره حلاً مستداماً، إذ تمثل عملية شراء وقت قصير بثمن تضخم وفقدان أكبر للقوة الشرائية، وعندها يتحول رفع سعر الدولار من أداة لتصحيح الاختلال إلى حلقة جديدة في مسلسل التخفيضات والتضخم. والسياسة الأفضل في المدى القريب تتمثل في: إدارة الفجوة تدريجياً، ومنع التوسع المالي بعد أي تعديل، وحماية القوة الشرائية للفئات الهشة بآليات مستهدفة، واختبار انكشاف القطاع المصرفي والشركات للعملة الأجنبية، واستغلال أي مكسب اسمي من التحويلات الأجنبية من الدولار في خفض العجز وبناء الاحتياطي أو تمويل الاستثمار المنتج، لا في توسيع الإنفاق الجاري؛ فهذه الشروط فقط يمكن أن يتحول سعر الصرف من أداة لتأجيل المعضلة إلى جزء من حلها.

IX.Resource:

- International Energy Agency (Reports for several years) - <https://www.iea.org/>
- International Monetary Fund – IMF, Iraq's Reports from 2019-2026. <https://www.imf.org/en/countries/irq>
- Comprehensive Global Macroeconomic Data and Analytics – CEIC, data collected via varied reports, <https://isimarkets.com/ceic/>
- Mamood Baban, Value of Iraqi dinar against US dollar, Reuters Center, November 11, 2023, <https://www.jstor.org/stable/resrep54902?seq=1>
- Obstfeld ,Sha baugh & Taylor(2005)), <https://ideas.repec.org/a/tpr/restat/v87y2005i3p423-438.html>



لِدَوْلِيَّةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
